



تحت رعاية وحضور

معاليه الدكتور محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

مؤتمر شورة الفقيه الثامن 8th Shura Fiqh Conference

كلمة فضيلة الشيخ/ عبد الستار علي القطان
في حفل افتتاح المؤتمر

الشريك الاستراتيجي

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House



الراعي الرئيسي



الراعي الفضي

موفنبيك
مركز وريدينس برج حاجر مكة

BIG
مجموعة ايريس الاستثمارية المحدودة
BY 1971 INVESTMENT GROUP HOLDING

CREDIT ONE
شركة كريدت وان كويت القابضة
CreditOne Kuwait Holding Company

بنك وربة
WARBA BANK

بنك بويان
Boubyan Bank

الإمتياز
ALIMTIYAZ
GROUP

البنك الامتنان المستجد
ahli united bank

الأهلي
NCB

الناقل المحلي

SMART
AUTO
شركة سيارات أوتو
تأجير السيارات

الداعم الاستراتيجي

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

بدعم من

المعهد الإسلامي للتوريد والتوزيع

تنظيم

شورى الاستشارات الشرعية
Shura Shorfa Consultancy



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الدكتور / محمد يوسف الهاشل – محافظ بنك الكويت المركزي

فضيلة الدكتور / عجيل جاسم النشمي – رئيس المؤتمر

أصحاب السماحة والفضيلة العلماء

ضيوفنا الأعزاء

أيها الحفل الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي أن أرحب بكم في مؤتمر شوري الفقهي الثامن أجمل ترحيب، هذا المؤتمر الذي وفقنا الله تعالى إلى تنظيمه، ليكون حلقة في سلسلة الاجتهاد الجماعي في عصرنا الحاضر، ولبنه في بناء الفقه الذي يحتاجه الناس في معاشهم ومعاملاتهم.

لقد سعى مؤتمر شوري الفقهي على مدى السنوات الماضية إلى تعزيز القيمة المضافة لمنتجات التمويل الإسلامي في الأسواق، والمساهمة في تطوير هذه المنتجات وإعادة هيكلتها بغرض تبسيط إجراءاتها وتوطينها وتحقيق انسجامها مع المبادئ الرقابية والإشرافية التي تعمل في إطارها، وهو ما يتطلب من علماء الشريعة وخبرائها إثراء النقاش حول التطوير الابتكاري في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

ونطمح في أن يتجاوز مؤتمر شوري الفقهي أهداف التأسيس والابتكار لمنتجات التمويل الإسلامي، وهي أهداف جلية، ليصل إلى منتجات سهلة ذات مرونة تستوعب تنوع ظروف العملاء وحاجة الأسواق، وإلى تحقيق قيمة علمية مضافة في مجال التمويل الإسلامي الحديث الملبي لاحتياجات الناس والمستهدي بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها.



لقد عقدت شوری خلال مسيرتها سبعة مؤتمراتٍ فقهية، لاقت اهتماماً محلياً ودولياً، وصدرَ عنها قراراتٌ وفتاوى أخذت موقعها على الساحة المصرفية الإسلامية.

فعلى صعيد الاهتمام حظي المؤتمرُ برعايةٍ شرفيةٍ من بنك الكويت المركزي مراتٍ عدة، كما تعاونَ مع شوری في تنظيمِ المؤتمرِ أبرزُ المؤسساتِ الداعمة للصناعة المالية الإسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وشارك فيه كبارُ العلماء والفقهاء والخبراء في الصناعة المالية الإسلامية الذين يمثلون أبرزَ المجامع الفقهية الدولية والمجالس الشرعية العالمية.

وعلى صعيد الإنجاز أصدرَ المؤتمرُ سبعة كتبٍ ضمت أكثر من 80 بحثاً علمياً في أدقِّ وأعقدِ المسائل التي تعترضُ العملَ المصرفي الإسلامي، وصدرَ عنه أكثرُ من 20 قراراً فقهياً، نطمعُ أن تكون ساهمت في تطوير منتجاتِ المصارف الإسلامية، وأسعدنا تبني بعضها من قبل المجامع الفقهية والمجالس الشرعية، حتى بات مؤتمرُ شوری الفقهي علامةً مميزةً لدولة الكويت لدى المهتمين لدى المهتمين بفقهِ المعاملات المالية المعاصرة ومنتجات التمويل الإسلامي.

أيها الحفل الكريم..

لقد ظلَّت الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا ووحيدًا للتشريع والحكم، والسياسة والاقتصاد والمعاملات، والثقافة والتعليم، وكافة مناجي الحياة طوال اثني عشر قرنًا في بقاع مُترامية الأطراف، تضمُّ في طياتها شعوباً وثقافات شتى في زمنٍ لم يعرف وسائل الاتصال الحديثة، ومع هذا أنتجت الأمة عقولاً واعيةً تفاعلت مع الواقع، وأثمرت فقهاً غنياً مرناً، تفاعل بكلِّ وعي مع خصوصيات الناس وازمنتهم، وأنشأ أحكاماً وتفصيلات تترقق بالعباد، وتُلبي مصالحهم، وترفع الحرج عنهم.

ولقد تحققت استيعابُ الشريعة الإسلامية لهذا التنوع البشري عبر الزمان والمكان لخصائص جوهرية تميزت بها الشريعة، منها أنها اشتملت على مبادئ عامة ثابتة، إلى جانب تدابير موقوتة، وأحكام استثنائية لأحوال الضرورات، كما اشتملت على أحكامٍ مربوطة بالأعراف والظروف الخاصة مع المحافظة على العدالة والإنصاف.



وتلك المبادئ العامة الكلية في الشريعة تترك مجالاً واسعاً للاجتهاد في التفاصيل، وتعطي نصيباً كبيراً للعقل في التطبيق لأنها قرنت أحكامها في المجال المعيشي بعقل وأسباب يفهما العقل البشري ويستطيع ان يقيسَ عليها في تعامله مع الحالات الجديدة والظروف الطارئة.

ولقد تقبلَ الفقه والفهاء من لدن عصر الصحابة الكرام، لتعدد اجتهادات أهل العلم واختلافهم في التفاصيل. ولنتأمل بإعجاب وإكبار رفض الإمام مالك ما عرضه عليه الخليفة هارون الرشيد من إلزام الناس بموطأ مالك، مؤكداً أن الاختلاف في الفروع رحمة من الله على هذه الأمة.

ونحن إذ نناقش اليوم في مؤتمرنا جملة من القضايا في التمويل الإسلامي فلا بد من ملاحظة أن هذه القضايا - ومثلها كثيرٌ من المستجدات - لا يكفي فيها النظر في تفسير النصوص الشرعية، بل لا بد من أخذ المآلات المنتظرة، وإمكانية التطبيق في الحسبان، وأن الاختيار - أحيانا كثيرة - هو بين تقديم بديل (يغني عن الحرام الصريح، لكنه لا يبلغ المستوى الشرعي الأمثل)، أو عدم تقديم أي بديل، والاستمرار في الوضع الراهن المحرم بلا ريب.

إن أخذ إمكانات التطبيق في الحسبان عند صياغة بدائل إسلامية في التمويل، يفتح مجالاً إضافياً لاختلاف الاجتهادات المالية المعاصرة، وهو يتطلب ان نوسع صدورنا لتقبل الاختلاف بين العلماء.

حضورنا الكريم

ان اتساع العلوم وتنوعها وزيادة التخصص وتقسيم العمل هو سنة من سنن الحياة، تؤدي الى ضرورة تعاون مئات المتخصصين والمؤسسات لتقديم مُنتج ينفع الانسان، والمنتجات المالية الإسلامية يتطلب ابتكارها وتطويرها للتطبيق العملي تعاون ذوي العلم والخبرة في الفقه والمحاسبة والقانون والاقتصاد والإدارة وسواها، ولا تتم استفادة الناس منها الا في ظل النظم القانونية والمحاسبية والقضائية وارشاف البنك المركزي.

ومعلوم أن ابتكار المنتجات وتطويرها للتطبيق له تكاليف يتحملها المبتكر والمطور ابتداءً، ويستطيع في كثير من المنتجات الناجحة استردادها من مبيعات المنتج ومن عوائد براءة



الاختراع. لكن المنتجات المالية هي منتجات معلوماتية غير مادية يتعذر عادة منع الآخرين من تقليدها والاستفادة منها.

والمعلومات تختلف عن السلع العادية كالملابس أو الآلات في أن انتفاع شخص بها لا يحول دون انتفاع ألوف الناس سواه في الوقت نفسه.

والنتيجة هي أن العائد التجاري على الابتكار والتطوير الناجح ضئيل اذ يتقاسم العائد جميع المستفيدين بينما التكاليف تقع على كاهل المطور وحده.

لذا أقدم لهذا الجمع الكريم اقتراح انشاء منصة لابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية تساهم فيها جميع المؤسسات مع مشاركة فنية من البنك المركزي، ويستفيد الجميع والاقتصاد الوطني من منتجاتها.

ويمكن لشحن الهمم أن نبدأ بالمنتج موضوع المحور الأول لهذا المؤتمر "المشاركة المتناقصة لتمويل الأصول الثابتة".

معالي المحافظ

لقد تشرف المؤتمر برعايتكم وحضوركم، وأود ان أعبر لكم عن عميق تقديرنا للجهود الجليلة الأثر في رعاية المصرفية الإسلامية في دولة الكويت التي تمثلت في العديد من المبادرات القيمة والتعليمات الحصرية التي أصدرها البنك المركزي في السنوات الأخيرة، فمن تعليمات حوكمة شرعية شملت مفاصل العمل ومحاوَره، إلى شهادة المدقق الشرعي المعتمد، والهيئة الشرعية المركزية، وقبل ذلك الكثير من الخطوات والإجراءات الجادة لترشيد عمل البنوك الإسلامية وحوكمتها بما يؤدي الى تفعيل دورها في المجتمع وتحقيق آمال أصحاب العلاقة فيها.

ولا زال الامل معقودا على المزيد من السياسات والتعليمات الضابطة لمنتجات التمويل الإسلامي بما يحقق مقاصد الشريعة.

وكلمة مستحقة قبل الختام لكل المؤسسات التي رعت ودعمت المؤتمر، وقدمت كل ما يلزم لتنظيمه وإنجازه وتحقيق أهدافه، فلهم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان، مع الغبطة بما



لديهم من حسي عالٍ ومميزٍ للمسؤولية المجتمعية التي يمارسونها بسمو وورقي من خلال دعم جهود التطوير والبحث العلمي في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

وكلمة الختام للسادّة العلماء والفقهاء والخبراء المشاركين في المؤتمر من داخل الكويت وخارجها الذين بذلوا أوقاتهم وقدموا عصارة فكرهم وجهدهم لمواكبة المستجدات، وهم بذلك على سنة من سبقهم من أكابر العلماء والفقهاء، فلا زال العلم رحماً بين أهله، ولا زالت الأمة بحاجة الى إضافات علماء هذا العصر

قال أحمد زروق العالم المالكي الشهير المتوفى سنة 899 هـ: "العلماء مصدقون فيما ينقلون، لأنه موكولٌ لأمانتهم، مبحوثٌ معهم فيما يقولون، لأنه نتيجةٌ عقولهم، والعصمةُ غيرُ ثابتةٍ لهم، فلزِمَ التبصُّرُ طلباً للحق والتحقيق، لا اعتراضاً على القائل والناقل. ثم إن أتى المتأخرُ بما لم يُسبق إليه، فهو على رتبته، ولا يلزمُهُ القَدْحُ في المتقدم، ولا إساءةُ الأدبِ معه، لأن ما ثبتَ من فضالة المتقدم قاضٍ برجوعه للحق عند بيانه لو سمعه". (القواعد لزروق ص 22)

ندعو اللهَ العليَّ القديرَ أن يكتبَ للمؤتمرِ التوفيقَ والسدادَ وأن يوفقَ الجميعَ لما ينفعُ ويبقى.